A/AC.182/L.65/Rev.1
26 February 1993
ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة

١٩ - ١٩٩٣ آذار/مارس

المسائل الجديدة المطروحة للنظر في اللجنة الخاصة

ورقة عمل مستكملة مقدمة من الاتحاد الروسي

خلال تبادل الآراء الذي جرى بين أعضاء اللجنة الخاصة في عام ١٩٩٣ وخلال نظر الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في تقرير اللجنة الخاصة ، لقيت المقترنات والأفكار التالية ، والتي يمكن مناقشتها في مرحلة لاحقة من أعمال اللجنة ، استجابة إيجابية .

١ - توسيع نطاق جهود حفظ السلام التي يضطلع بها الأمين العام : يمكن في هذا السياق النظر في التوصيات التالية المتعلقة بأنشطة الأمين العام :

- يمكن للأمين العام أن يقدم مساعدة لإجراء مشاورات على أصعدة مختلفة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تحقيق توافق دولي عريض للآراء بشأن جوهر مشكلة ملحة وبشأن القيام بعمل متضاد من أجل حلها :

- أن يقدم ، بمبادرة خاصة منه ، تقارير بشأن قضايا مستقلة تتعلق بضمان السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك نزع السلاح ، لكي ينظر فيها مجلس الأمن :

- أن يعقد الاجتماعات الازمة مع رؤساء المنظمات الإقليمية بغية تبادل المعلومات واقتراح مبادرات مشتركة بغية تسوية المنازعات المحلية وحل المشاكل المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدان منطقة معينة :

- أن يمارس بطريقة أكثر تواتراً حقه بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة بلفت نظر مجلس الأمن إلى أية مسائل يعتبر أنها قد تشكل خطرًا على صون السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك المشاكل الاقتصادية والبيئية الخطيرة وحالات الطوارئ الإنسانية :

- أن يعمل على أن تمارس الجمعية العامة بشكل منتظم النظر بعناية في تقاريره السنوية عن أعمال المنظمة واتخاذ المقررات ، في حالة الضرورة ، بشأن النتائج والتوصيات الواردة في هذه التقارير .

٢ - وفي ضوء الدور المتزايد في مجال منع المنازعات والصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية والتي تضطلع بها ، فضلاً عن الآليات التقليدية (الوساطة ، والمساعي الحميدة ، والتوفيق ، وما إلى ذلك) ، مؤسسات وآليات أنشئت بموجب الميثاق ، وخصوصاً مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، والأمين العام ، ومحكمة العدل الدولية ، كما تضطلع بها أيضاً هيأكل صنع السلام بالمنظمات الإقليمية ، فإننا نعتقد أنه يمكن للجنة الخاصة من حيث المبدأ أن تضطلع بمهمة إعداد مشروع اتفاقية بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بمساعدة طرف ثالث . وينبغي على اللجنة الخاصة عند صياغتها لاتفاقية استخدام أحكام قرار مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي اجتمع في ستوكهولم في ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ واعتمد ، في جملة أمور ، اتفاقية بشأن التوفيق والتحكيم في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وبقيامها بذلك ، تصبح اللجنة الخاصة مشتركة في برنامج طويل الأجل وواسع النطاق يتعلق بتطوير القانون الدولي في إطار عقد التسعينات الذي أعلنته الجمعية العامة عقداً للقانون الدولي .

٣ - وقد يكون من المفيد بالنسبة للجنة الخاصة أن تنظر في طرق ووسائل ضمان تحقيق قوة الدفع لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي على أكمل وجه ، ولاسيما طرق ووسائل تكييف الميثاق مع التطورات المتغيرة في العلاقات الدولية (إعداد اتفاقات دولية لتكميل الميثاق ، وإنشاء مؤسسات وآليات جديدة ، وتوسيع الجمعية العامة في إصدار الإعلانات ، وإعداد قرارات وبيانات مجلس الأمن ، والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن تفسير أحكام الميثاق فرادى و "التفاهم" بشأنها ، وما إلى ذلك) .

٤ - وهناك مسألة أخرى عاجلة هي مسألة فرض جزاءات . وتدابير ذات صلة لممارسة الضغط على أحدى الدول التي انتهكت السلم أو التي لا تنفذ قرارات مجلس الأمن . وسيكون النظر في هذه المسألة مناسباً للغاية بمناسبة الاستخدام غير المسبوق للمنظمة للجزاءات كوسيلة سياسية واقتصادية لصنع السلام . وفي هذا المجال ، ينبغي ايلاً اهتمام خاص بالمسائل التالية : دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الجزاءات ؛ وآليات تعويض الدول التي يسبب لها امثالها للجزاءات خسائر ؛ وتعزيز دور محكمة العدل الدولية في وضع إجراءات تنفيذ الجزاءات ؛ وانطباق الجزاءات في حالات الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان والضرر البيئي ؛ ووضع "نظام" متناسب لزيادة الجزاءات ، وما إلى ذلك .

٥ - وهناك مسألة أخرى لها أهميتها الكبرى اليوم ويمكن أن تنظر فيها اللجنة الخاصة ألا وهي مسألة التدابير المؤقتة التي يتتخذها مجلس الأمن بموجب المادة ٤ من الميثاق بغية مع تفاقم الحالة وبغية التوصل إلى حلول للأزمات الخطيرة والمنازعات الإقليمية . ويتعين أن تشمل هذه التدابير المؤقتة طلب مجلس الأمن وقف إطلاق النار ، والفصل بين الأطراف المتحاربة ، وإنشاء مناطق مجردة من السلاح و "مرات انسانية" ، وتقديم المساعدة إلى الدول التي عانت من فرضها للجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وما إلى ذلك .

٦ - ونلاحظ مع الارتياح الموقف الايجابي ازاء المقترفات الروسية الخاصة بتعزيز الوظائف الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ، فضلا عن الرغبة في قيام اللجنة الخاصة باستكشاف مسألة توسيع مجال انطباقيها . وفي رأينا فإن هذا يمكن أن يتضمن منع قيام حالات يمكن أن تكون متفجرة ، بما في ذلك تلك الناجمة عن نزاعات بين الجماعات الإثنية أو الدينية المختلفة ، وأيضا الناجمة عن العوامل الداخلية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والديموغرافية والعوامل الأخرى ؛ وقدرة الأمين العام المعززة على أداء وظائف الاستشارة والواسطة بغية تفادي التهديد بالحرب على الصعيد العالمي أو الاقليمي ؛ وتشكيل شبكة واسعة النطاق تحت رعاية الأمم المتحدة للمراقبة وجمع وتجهيز المعلومات بشأن الحالة في مناطق النزاع ، وما الى ذلك .

٧ - كما اتنا مهتمون أيضا بفكرة قيام اللجنة الخاصة بالنظر في التدابير الرامية الى تعزيز نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما في ضوء زيادة لا مركزية المسؤوليات عن حفظ السلام وصنع السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية . وفي هذا الصدد ، قد يكون من المفيد النظر في الملاحظات والمقترفات المقدمة من مجلس الأمن والجمعية العامة خلال نظرهما لتقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (A/47/277-S/24111) .

- - - - -